الأمم المتحدة S/2005/100

مجلس الأمن

Distr.: General
23 February 2005
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

لعلكم تذكرون أن رئيس جمهورية السودان، عمر حسن أحمد البشير، قد أنشأ لجنة تحقيق وطنية بشأن دارفور في أيار/مايو ٢٠٠٤. ولعلكم تذكرون أيضا أن مجلس الأمن قد أحاط علما، في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/18) بإنشاء اللجنة، ورحب كذلك، في قراره ١٥٥٦ (٢٠٠٤) بالتزام حكومة السودان بالتحقيق في الأعمال الوحشية .... إلخ. وقد نشرت هذه اللجنة تقريرها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

وفي هذا الصدد، يؤسفني أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي:

١ - في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، قدمت بعثة السودان، برسالتها المحررة باللغة العربية رقم SN/001/2005، تقرير لجنة التحقيق الوطنية (٩٩ صفحة) إلى رئيس مجلس الأمن، وطلبت منه تعميمه على أعضاء المجلس. وما أثار دهشتنا هو أن ٢٧ يوما مضت على تقديم التقرير وحتى اليوم، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، لم يُتَح لأعضاء المجلس.

٢ - وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، قدمت البعثة أيضا إلى رئيس المجلس رد حكومة السودان (٣١ صفحة) على تقرير لجنة التحقيق الدولية. ومضى ١١ يوما دون أن تنشر الوثيقة رسميا.

٣ - وفي أثناء ذلك، قدمت الأمانة العامة للأمم المتحدة تقرير لجنة التحقيق الدولية (١٧٦ صفحة) إلى مجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وما أثار دهشتنا أيضا هو أن الوثيقة نشرت بجميع اللغات الرسمية الست في ٩ شباط/فبراير، أي في غضون عشرة أيام فقط!!

وكما تعلمون، شرع أعضاء مجلس الأمن، استنادا إلى تقرير لجنة التحقيق الدولية، في إجراء مناقشات ومشاورات بشأن النهج الذي قد يتبعه المجلس.

230205 230205 05-24678 (A)
0524678

ونحن دوما على اقتناع بأن مجلس الأمن ينظر في كافة الوثائق المتاحة له رسميا قبل الخوض في مسألة خطيرة من هذا القبيل. وفي هذا الصدد، وبالنظر إلى أن المجلس يمضي في مداولاته ومشاوراته بشأن تقرير لجنة التحقيق الدولية حتى أن بعض الأعضاء قد قدموا مقترحات للعمل، فإن حكومتي يساورها قلق شديد لأن الوثيقتين اللتين قدمتهما لم تُنشرا حتى الآن.

ودون التشكيك في نوايا المجلس، فإن حكومتي يصعب، بل ويتعذر عليها، أن تستوعب التأخر ٢٧ يوما في ترجمة ٩٩ صفحة و ١١ يوما في ترجمة ٣١ صفحة، في حين أن المجلس استطاع، بكفاءته المعروفة جيدا، أن يكفل ترجمة تقرير لجنة التحقيق الدولية (١٧٦ صفحة) إلى جميع اللغات الرسمية في عشرة أيام فقط.

وإن لحكومة السودان، باعتباره عضوا في الأمم المتحدة معنيا بشكل مباشر بالمسألة قيد المناقشة، حقا مشروعا في الاعتراض على الطريقة غير المبررة التي عوملت بها الوثيقتان اللتان قدمتهما بنية صادقة لتوضيح موقفها، من جهة، وموافاة المجلس بمعلومات قد تمكنه من أن يُكوِّن نظرة شاملة عن المسألة قيد نظره، من جهة أخرى.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) الفاتح **عروه**
الممثل الدائم